

الشبكة العربية
للبحاث والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية



منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives



البحث عن الغذاء والسيادة الغذائية في فلسطين في ظل الاحتلال

ورقة سياسات

الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات AFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية. وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية كل عام.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في المنطقة العربية. عبر فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة.



الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية



منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

كل الصور المأخوذة هي من مصادر مفتوحة على الإنترنت

محتوى هذا الإصدار لا يعبر عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من الشركاء



البحث عن الغذاء والسيادة الغذائية في فلسطين في ظل الاحتلال

ورقة سياسات

كتابة: إيمان سعادة

باحثة في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فلسطين
مراجعة منهجية ومضمون: منتدى البدائل العربي للدراسات

مراجعة منهجية

منتدى البدائل العربي للدراسات

تدقيق لغوي

أحمد الشبيني

تصميم

محمد علاء

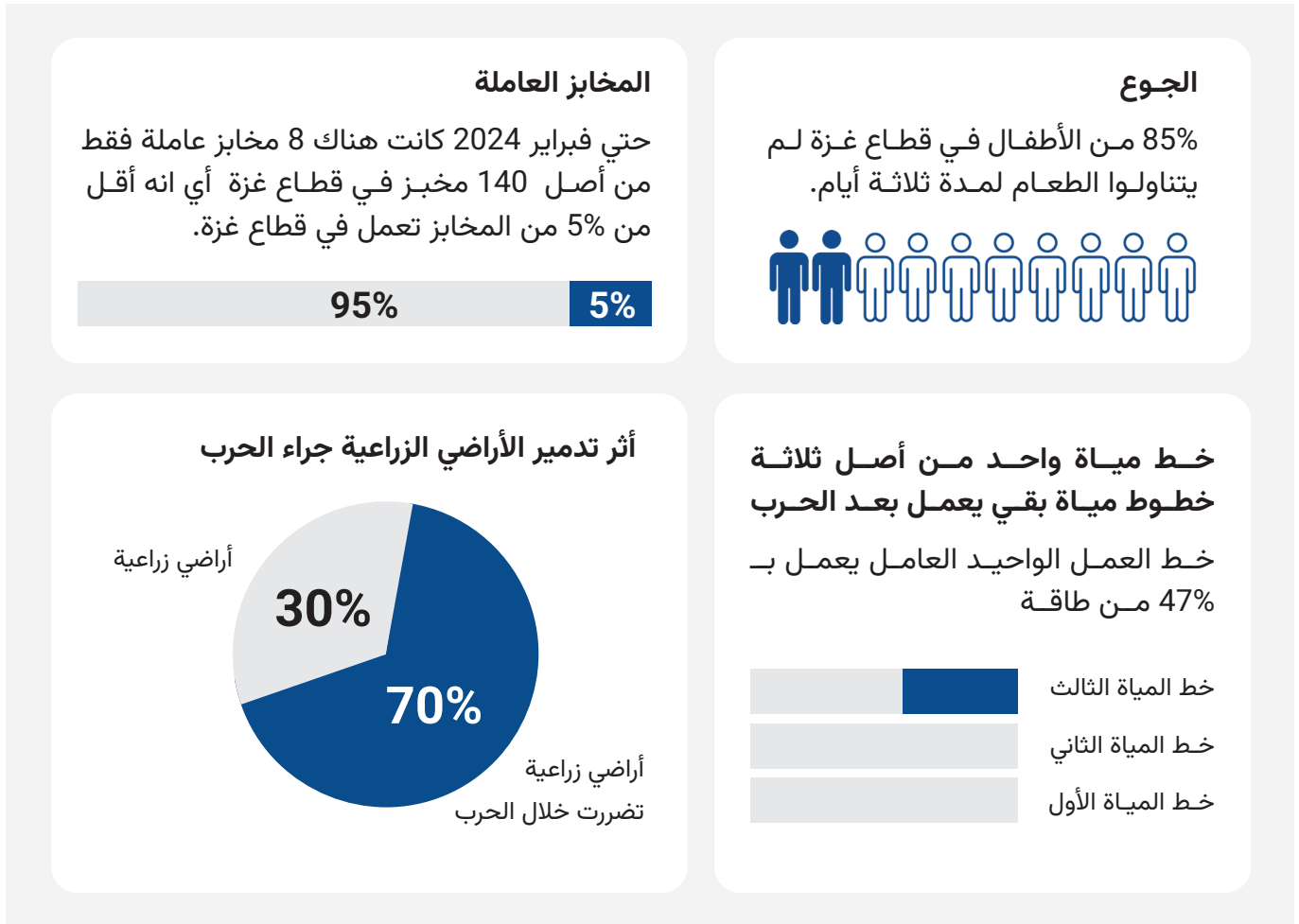
مقدمة:

في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية، تُعدُّ السيادة على الأرض والموارد وإنتاج الغذاء في صُلب معركة وجود الشعب الفلسطيني. حيث يحاول الاحتلال بالوسائل كافة مصادرة موارد الشعب الفلسطيني وجعله في حالة تبعية كاملة للاقتصاد الإسرائيلي ومنعه من بناء قاعدة إنتاجية ذاتية موجهة لتلبية الاستهلاك المحلي، لتسهيل السيطرة الأمنية عليه. حيث شهدت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام تراجعًا من 11% في عام 2006 إلى 7.4% في عام 2018. أما من حيث قدرة القطاع الزراعي على تشغيل الأيدي العاملة فقد انخفضت كذلك نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي من 16% في عام 1999 إلى 6.7% في عام 2021. كذلك تشهد الأراضي الفلسطينية خصوصًا في قطاع غزة نسبة مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي. حيث يعاني 34% من السكان في فلسطين من انعدام الأمن الغذائي، أي ما يقارب 1.8 مليون شخص، بحسب بيانات برنامج الغذاء العالمي لعام 2022. 24% منهم يعيشون في الضفة الغربية مقابل 76% يعيشون في قطاع غزة. أكثر من نصف الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي هم من الأطفال (51%).

تعد مسألة تعزيز السيادة على الغذاء أساسية حاليًا، فمع بداية أحداث السابع من أكتوبر وحرب الإبادة التي شهدها قطاع غزة بعد ذلك، استخدم الاحتلال الإسرائيلي التجويع كسلاح حارمًا 2.2 مليون شخص من الغذاء والماء. حيث جعل الحصار الإسرائيلي المستمر إلى ما يزيد على 17 عامًا قطاع غزة معتمدًا بشكل كبير على المساعدات الغذائية والاستيراد من الخارج لتلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء. يستورد قطاع غزة 56% من استهلاكه النهائي من السلع الزراعية، الذي توقف مع بداية حرب الإبادة الحالية على القطاع. كما يعتمد قطاع غزة على شراء المياه من شركات المياه الإسرائيلية، ويعتمد على الوقود المستورد لتوليد الكهرباء اللازمة لتشغيل المخابز ومحطات تحلية المياه. في ظل استمرار حرب الإبادة على القطاع يعيش 95% ممن سَلِم من السكان من القصف المتواصل هناك في ظل عدم توفر المياه الصالحة للشرب، ويضطر الناس في شمال غزة إلى العيش على ما يقل عن 245 كالوري في اليوم بحسب ما تشير إليه مؤسسة أوكسفام. ففي مسح قامت به مؤسسات الأمم المتحدة في شهر أيار/ مايو تبين أن 85% من الأطفال لم يتناولوا الطعام ليوم كامل مرة واحدة، على الأقل خلال الثلاثة أيام الأخيرة لموعد إعداد المسح. كما تشير إلى تدهور الأوضاع المعيشية في منطقة المواصي حيث يكتظ أكثر من 500 ألف إنسان في منطقة لا يوجد فيها سوى 121 وحدة صحية، ما يعني أن هنالك وحدة صحية واحدة لكل 4130 شخصًا، ما يتسبب في انتشار الأمراض وحالات سوء التغذية. كما لا يسمح الاحتلال بمرور سوى 19% من احتياجات القطاع الإنساني من الوقود بما فيها المُستخدَم للمواصلات وإيصال الماء الصالح للشرب وتنظيف مخلفات الصرف الصحي.

سهل اعتماد القطاع على إدخال المساعدات من خلال المعابر التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي -نتيجة سنوات طويلة من الحصار- عملية السيطرة على إمدادات الغذاء من خلال إغلاق المعابر بشكل شبه تام ومنع الوصول التام إلى الغذاء والدواء، منذ بداية حرب الإبادة. كما عمد الاحتلال منذ الأيام الأولى للعدوان إلى تدمير محطات تحلية المياه، والمخابز، ومحطات توزيع المساعدات، والأراضي الزراعية وكل ما من شأنه توفير الغذاء. انظر الشكل (1) أدناه:

بعض مظاهر تدمير الاحتلال الإسرائيلي للأمن الغذائي في قطاع غزة



السيادة الغذائية كمحور للمقاومة والاستقلال:

تم طرح مفهوم الأمن الغذائي في ثمانينيات القرن الماضي من قِبَل المؤسسات المالية الدولية بأنه التزود بالغذاء من السوق العالمي مع التركيز في توفر المعروض من الغذاء واستقرار الأسعار عالمياً ووطنياً. طورت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم الأمن الغذائي في عام 1996 في إعلانها الصادر عن قمة الغذاء العالمية المنعقدة في روما حينها. حيث وضعت المنظمة أربعة أبعاد أساسية لتعريف توفر الأمن الغذائي: توفر الغذاء، الوصول، الغذاء الصحي، الاستقرار. ظهر مفهوم السيادة على الغذاء بشكل متزامن مع مفهوم الفاو للأمن الغذائي لكنه يضيف إليه قدرة الشعب في كل بلد على التحكم في السياسة الزراعية الخاصة به من خلال: الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك المستدام.

وتزداد أهمية تعزيز الإنتاج المحلي وإعادة الاعتبار إلى السيادة على الغذاء في ظل تصاعد الدعوات والمطالبات بمقاطعة دولة الاحتلال الإسرائيلي عالمياً دعماً للقضية الفلسطينية، وقد يكون لنا في تجربة جنوب إفريقيا التي قامت على مقاطعة العالم لدولة جنوب إفريقيا العنصرية ما انتهى بها إلى إعلان سقوط نظام الفصل العنصري في عام 1991 درس للاعتماد على الإنتاج المحلي كسبيل لتحرير الوطني. كذلك خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى تمكن الفلسطينيون من الصمود من خلال كسر حلقة الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية، فقد صمدت مدينة «بيت ساحور» في محافظة بيت لحم بالرغم من الحصار المطبق الذي دام اثنين وأربعين يوماً من دون أن يجوع سكانها بفضل مبادرات اللجان الشعبية المسؤولة

عن مقاطعة منتجات الألبان الإسرائيلية واعتماد نموذج تعاوني لشراء وتربية أبقار تنتج الحليب الذي يتم توزيعه مجانًا على الأسر هناك. النموذج الذي شكل تحديًا للاحتلال وقام بملاحقته بكل الطرق.

وفي ظل حرب الإبادة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة لا بد من إعادة التفكير في بناء سياسات ونهج اقتصادي متحرر من التبعية يعزز الإنتاج المحلي من الغذاء، ما يساهم في معركة الصمود على الأرض والتحرر من الاحتلال. حيث عمد الاحتلال الإسرائيلي على مدى سنوات طويلة إلى تدمير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وبناء اقتصاد تابع ومرتهن باقتصاده. كما تظهر الحرب الأخيرة، عدا الحروب العالمية وأزمة كوفيد-19 أن هذا الواقع لم يخدم الأمن الغذائي، كما أنه يساهم في تراجع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ومنها من الأساس الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع.

1. استهداف الأراضي الزراعية ومصادرتها ومنع استغلالها

عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تدمير السيادة الغذائية من خلال فرض سيطرته الأمنية على الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أعلن عن أن 87% من الأراضي في الضفة الغربية مصنفة كأراضي «ج» يمنع الاحتلال الإسرائيلي استغلالها بما فيها من استخدامات كالزراعة والرعي، بحجة أنها مناطق تدريب عسكري وغيرها، كما تم بشكل مخالف للقانون الدولي تأسيس 37 مستوطنة إسرائيلية على هذه الأراضي يبلغ عدد سكانها 9500 نسمة. كانت هذه الأراضي موطئًا لحوالي 78 تجمّعًا بدويًا، يعتمدون على الرعي والزراعة كمصدر دخل رئيسي. وبحسب تقرير للأمم المتحدة فإن (80%) من هذه التجمعات أفادت بتناقص قطعان ماشيتها بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بالتخطيط وتقسيم الأراضي وعنف المستوطنين والنشاطات العسكرية.

كذلك تتوسع مساحة المناطق العازلة في قطاع غزة، التي يمنع استخدامها من قبل المزارعين هناك حيث يتم استهدافهم بنيران قوات الاحتلال. منذ أكتوبر عام 2023 تشير تقارير مؤسسة «مسلك/Gisha» الإسرائيلية إلى أن هنالك مخططًا لزيادة هذه المساحة لتشمل 16% من مساحة الأراضي في قطاع غزة، التي كانت تشكل سابقًا 35% من مساحة الأراضي الزراعية. وتشير كذلك، إلى أن هذه الهندسة الجغرافية الإسرائيلية ستضر باقتصاد غزة وتدمر مصادر الغذاء التي اعتمدوا عليها تاريخيًا، والتي سيعتمدون عليها مستقبلًا.

كما شهد قطاع غزة في هذه الحرب تدمير 75% من الأراضي الزراعية وإخراجها من الخدمة، في استهداف واضح للأراضي الزراعية وللمزارعين، كما يشير تقرير منظمة المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، عدا أن الاحتلال استهدف منذ اليوم الأول مزارع الطيور والماشية بنمط واضح ومتكرر. ويشير التقرير نفسه إلى أن الاحتلال هدف من جراء هذه الممارسات إلى «تجويد السكان وحرمانهم من السلعة الغذائية للخضار والفواكه واللحوم البيضاء والحمراء، وجعل نجاتهم مرهونة بقرار إسرائيلي بإدخال المساعدات من عدمه».

2. الارتهان بسياسات الاحتلال الإسرائيلي وتقلب إمدادات الغذاء العالمية يهدد الأمن الغذائي

تبنى صناع القرار الفلسطينيون مفهوم الأمن الغذائي لعقود طويلة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ما ركز اهتمام الوزارات المعنية والحكومات المتعاقبة في توفير الغذاء من دون النظر إلى أهمية تعزيز الإنتاج المحلي من الغذاء وهو قرار غير مستدام في ظل استمرار الاحتلال. تفيد الإحصائيات بأن 83% من الواردات الزراعية يتم استيرادها من الكيان الإسرائيلي كما يتم تصدير 66% من الصادرات الزراعية إليه. ويشير مثلًا تقرير لمؤسسة (مسلك) الإسرائيلية إلى تكديس كميات كبيرة من محصول الفراولة المنتج في قطاع غزة في عام 2019 بسبب منع إسرائيل تسويق الفراولة في أسواقها، ما نتج منه تحمل المزارعين لخسائر فادحة. وقد ارتفعت الكمية المنتجة منه ثلاثة أضعاف بعد سماح الاحتلال الإسرائيلي بتصدير كميات منه إلى أسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية. ما يفيد بأن دخل المزارع وتحقيق الأمن الغذائي مرهون بقرار إسرائيلي بفتح المعابر من عدمها، وأن اتباع سياسات تصديرية هدفها تحقيق أرباح مالية سريعة لن تكون حلاً مستدامة وسرعان ما ستقلب آثار مدمرة

على المزارعين والاقتصاد المحلي.

كذلك، يفيد تقرير للأونكتاد بأنه في أعقاب جائحة كوفيد-19 وفي ظل ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا، كان هناك تضخم نسبته 4% في بداية عام 2023 في الأراضي الفلسطينية بسبب ارتفاع مستوى الاعتمادية على الغذاء والطاقة المستوردة. حيث أن ثلثي الأغذية المستهلكة مستوردة من الخارج وتشكل ثلث تكلفة الاستيراد الكلية. يؤدي ذلك إلى إضعاف القدرة الشرائية للفقراء الذين يشكل الإنفاق على الغذاء الجزء الأكبر من استهلاكهم، حيث ينفق 10% من السكان الأقل دخلًا ثلث دخلهم على القمح والزيوت النباتية.

توصيات وآليات لتعزيز التوجه نحو السيادة الغذائية للأراضي المحتلة:

بناء على ما تقدم تقترح الورقة بعض التصورات لتدخلات من مؤسسات، مثل: جامعة الدول العربية، الأونكتاد، الإسكوا، والصناديق العربية، التي تقدم منحًا وقروضًا سنوية بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني - القيام بها للمساهمة في تحقيق الفلسطينيين درجة من السيادة على مواردهم في سبيل تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز سبل الحياة للمزارعين وغيرهم من الفئات المهمشة دعمًا لصمودهم وحققهم في تقرير مصيرهم بما يتوافق مع حقوق الإنسان والمواثيق الحقوقية العالمية:

1. الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي:

على المنظمات الدولية والإقليمية والتي منها جامعة الدول العربية الضغط على حكومة الاحتلال، استنادًا إلى المواثيق الدولية التي تجرم الإبادة والتهجير القسري وتجزم استخدام التجويع كسلاح في حالات الحروب - لإدخال المواد اللازمة لإعادة تأهيل البنى التحتية لتقديم الخدمات التي لا غنى عنها لحياة السكان في قطاع غزة وإنقاذهم من خطر الكوارث الصحية، بالإضافة إلى ضمان إدخال الوقود الكافي لتشغيل البنى التحتية للمياه والصرف الصحي، بما في ذلك محطات تحلية المياه وآبار المياه. هذا إلى جانب الضغط الدولي من خلال تبني جامعة الدول العربية موقفًا واضحًا وصريحًا بتجريم الإبادة، هذا إلى جانب الحشد الدولي تجاه تبني موقفًا واضحًا وصريحًا من الإبادة الجماعية وتبني سياسات واضحة لحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين، بالإضافة إلى الضغط على حكومة الاحتلال من أجل إنهاء الحرب والإبادة، وأخيرًا السماح بإدخال المساعدات وعلى رأسها الغذاء والدواء.

2. تقديم دعم مالي وتقني إلى المبادرات التي تهدف إلى استصلاح الأراضي الزراعية:

تقديم الدعم المالي وخدمات الإرشاد الزراعي لتعزيز المبادرات الفردية والجماعية الهادفة إلى إعادة استصلاح الأراضي الزراعية لتحقيق جزء بسيط من احتياجات السكان من الغذاء، من خلال تقديم الدعم، والضغط من أجل تسهيل دولة الاحتلال دخول المواد الأولية اللازمة لها من خلال المؤسسات الدولية الإنسانية العاملة في القطاع. وأخيرًا ظهرت في قطاع غزة عدة مبادرات لإعادة زراعة الأراضي بعد استصلاحها من آثار الدمار، أو زراعة أسطح المنازل وبعض ملاجئ النازحين، مثل مبادرة المهندس الزراعي يوسف أبو ربيع، كما قامت الجمعية العربية لحماية الطبيعة بتنفيذ مشروع إحياء مزارع غزة، الذي تم من خلاله استصلاح حوالي 400 دونم، كما يمكن للمؤسسات الدولية المذكورة أعلاه المساهمة ماليًا ومن خلال التنسيق لإدخال المواد الأولية الضرورية لتشجيع الزراعة من أجل الاكتفاء الذاتي، أو من خلال المجتمع المحلي كمرحلة أولى ضرورية - وإن كانت غير كافية - لتوفير قليل من الخضار التي بات توفيرها أمرًا صعبًا على أرباب الأسر في ظل ارتفاع الأسعار الكبير.

3. إدماج برامج الاكتفاء الذاتي من الغذاء في سياسات المؤسسات والمنظمات:

إعادة الاعتبار إلى سياسات تعزيز الاكتفاء الذاتي من الغذاء وزراعة المساحات المتاحة من الأراضي في برامج هذه المؤسسات ومتابعاتها للأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ما من شأنه توجيه صانع القرار نحو اتخاذ سياسات تعتمد على الذات أكثر من السياسات العالمية الجاهزة التي تشجع الاستيراد والتصدير في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود.

4. إعادة إعمار قطاع غزة بما يضمن تعزيز الصمود:

بناء خطة لإعادة إعمار قطاع زراعي قوي ومتين ومعتمد على نفسه يكون في إمكانه مواجهة الصدمات والحصار من خلال استخدام بدائل محلية في الزراعة وتوفير الدعم المادي واللوجستي للجهات المنفذة لهذه الخطة. وعلى الجامعة العربية أن تلعب دورًا مؤثرًا في مرحلة إعادة الإعمار من خلال التأثير في السياسات الحكومية تجاه قطاع الزراعة لتوفير مشاريع وبرامج من أجل إعادة بناء قطاع زراعي موجه نحو الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي في الدرجة الأولى.

5. تشجيع التوجه نحو الزراعة المنزلية والجماعية:

على المؤسسات العالمية مثل برنامج الغذاء العالمي المسؤولة عن توزيع جزء كبير من المساعدات الغذائية في قطاع غزة، أن تشجع التوجه نحو الزراعة وتدعمه من خلال ربطه ببرامج المساعدات الغذائية التي تقدمها.

6. الضغط في اتجاه رفع القيود عن التمويل المقدم إلى الأونروا

وتعزيز دعم المنظمات الأممية المسؤولة عن تقديم المساعدات الإنسانية بما فيها المساعدات الغذائية، لتمكينها من تأدية دورها في مكافحة التردّي الكارثي في الأوضاع المعيشية لأهالي قطاع غزة.

الخاتمة

لا يزال الشعب الفلسطيني يكافح من أجل حقه في السيادة على موارده ومقدراته في سبيل التحرر من الاحتلال، إلا أن هذا الاحتلال لا يزال يمارس الإبادة وسرقة الموارد بكل الطرق. وقد تسببت هذه السياسات الاحتلالية على مدى سنوات طويلة من حرمان فئات واسعة من الفلسطينيين من حقهم في الغذاء وأدت إلى تراجع مستويات الأمن الغذائي وتدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة والضفة الغربية، وعليه تقترح هذه الورقة على عدة مؤسسات عربية وأجنبية فاعلة في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية - أن تتدخل فيما من شأنه خلق مسار تنموي مقاوم يساهم في تعزيز الشعب الفلسطيني على أرضه ويدعم حقه في تقرير المصير ويواجه سياسات الاقتلاع والتهجير التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي وعلى رأسها التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والتجويع.

المراجع

1. مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2023-2021 الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023. فلسطين https://fscluster.org/sites/default/files/documents/food_insecurity_0.pdf
2. برنامج الغذاء العالمي. 2022. <https://rb.gy/082n9o>
3. المرجع السابق.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول أثر عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع الزراعي في قطاع غزة، 2023. https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_AggresAgriculturalSector2023A.docx
5. Oxfam International. 2024. Gaza Crisis Appeal. GAZA CRISIS APPEAL | Oxfam International
6. Oxfam International. 3rd. June 2024. Famine risk increases as Israel makes Gaza aid response virtually impossible – Oxfam. <https://rb.gy/jf6jh6>
7. وكالة أنباء العالم العربي. 26 فبراير 2024. رئيس جمعية مخابز غزة لـAWP: ثمانية مخابز فقط من أصل 140 تعمل في قطاع غزة وأزمة الخبز ستستمر طويلاً. <https://rb.gy/oyqcdh>
8. Anera. 21 March 2023. Water, Sanitation and Hygiene Infrastructure Under Attack in Gaza. <https://rb.gy/85ai92>
9. Fao. June 2006. Food Security. Policy Brief Issue 2. <https://rb.gy/7w7le2>
10. الأمم المتحدة الإسكوا. تعريف مصطلح السيادة على الغذاء. <http://bit.ly/3YbLKZB>
11. للاطلاع أكثر على تجربة بيت ساحور من خلال الرابط. <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654221>
12. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. موجز بيانات مواطن الضعف في مناطق ج. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_fact_sheet_5_3_2014_Ar_.pdf
13. المسلك. المنطقة العازلة بين إسرائيل وغزة تواصل التوسع. 30 حزيران 2024. <https://gisha.org/ar/the-ever-expanding-gaza-buffer-zone-ar>
14. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. غزة: إسرائيل تستخدم تدمير الأراضي الزراعية والسلال الغذائية كسلاح حرب وتجويع ضد المدنيين. 23 يونيو 2024. <https://is.gd/lfwQrw>
15. وزارة الاقتصاد الوطني الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2021-2023). 2020. فلسطين. <https://mne.gov.ps/ckfinder/userfiles/files/PDF%20File/economicdevplan21-23.pdf>
16. مسلك. 23 تشرين أول 2019. مع اقتراب موسم التوت في غزة: إسرائيل تمنع تسويق التوت في أسواقها، واحتمال تكّس فائض كبير من المحصول لدى المزارعين. <https://is.gd/ixdt9>
17. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 20-23 نوفمبر 2023. التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. https://unctad.org/system/files/official-document/tdbex74d2_ar.pdf